

أساليب المقاومة الأولى ضد الحكم الثنائي في السودان (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م - ١٣٣٨هـ/ ١٩٢١م)

مأمون أحمد عثمان^{١*}، نبيل رايح آدم سعيد^٢
^{١٢} قسم الجغرافيا والتاريخ، كلية التربية، جامعة كسلا، كسلا، السودان
 *البريد الإلكتروني للباحث المرسل: Mamon2036@gmail.com

مستخلص الدراسة

لم يستسلم السودانيون لسلطات الغزو الإنجليزي المصري التي قضت على نظم دولة المهديّة بعد معركة كرري، وبدأ الاستعمار البريطاني - المصري يؤسس حكمه الجديد ويفرض أسلوبه الاستعماري لتحقيق أهدافه، لذا شهدت الفترة من ١٨٩٩م - ١٩٢١م عدداً من حركات المقاومة التي كانت تعبر عن رفض الحكم الجديد، أهمها الحركات الدينية وحركات المقاومة الإقليمية والقبلية والعسكرية، هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي لعبته حركات المقاومة الأولى في تاريخ السودان الحديث، وإظهار الروح الوطنية لدى الشعب السوداني، كذلك إمارة اللثام عن أساليب المقاومة الوطنية الأولى التي تعددت أشكالها ومناطق قيامها. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي. و توصلت إلى عدة نتائج أهمها: رغم أن حركات المقاومة الأولى كانت ضعيفة لكنها حافظت على جذوة المقاومة مشتتة وعلى استمراريتها حتى تحقق الاستقلال، عكست هذه الحركات الشعور المعادي للاستعمار لدى الشعب السوداني، خلقت نوعاً من الزعزعة وعدم الاستقرار للإدارة الاستعمارية في البلاد. توصي الدراسة إلى غرس روح التربية الوطنية في نفوس الناشئة بالترويج لمآسي الاستعمار في السودان، كما توصي بدراسة الدوافع الشخصية لزعماء هذه الحركات وأسباب فشلها أمام المستعمر خلال تلك الفترة.

كلمات مفتاحية: أساليب؛ حركات؛ مقاومة؛ الاستعمار؛ الوطنية.

Forms of the First Resistance to the Anglo-Egyptian Condominium in Sudan (1899M /1317 H -1921 M /1338 H)

Mammon Ahmed Osman*¹, Nabeel Rabih Adam Saeed²

^{1,2} Department of Geography and History, Faculty of Education, University of Kassala, Kassala, Sudan

Corresponding author email: Mammon2036@gmail.com

Abstract

The Sudanese did not surrender to the authority of the English-Egyptian conquest that defeated Elmahdya state after the battle of Karari. The British- Egyptian colonization started to establish its new rule and impose the colonial approach to achieve its goals. Therefore, the period (1899-1921) had witnessed a number of resistance movements that were rejecting the new government. The most important of these movements are: the religious movement, the regional, tribal and military resistance movements. The study aims to identify the role played by the first resistance movements in the modern history of Sudan. It also discusses the national spirit among Sudanese people. The study adopted the historical method and found out various results such as: despite the weakness of the first resistance movements, it keeps the fierceness of resistance and continued till the independence. Such movements had also reflected the animosity feeling of the Sudanese people. The movements also created crisis and instability to the colonial administration. The study recommends instilling the spirit of national education in the hearts of children by promoting the tragedies of colonization in Sudan. The study also recommends discussing the personal motives of the leaders of these movements and the reasons for their failure before the colonizers at that time.

Keywords: Methods, Resistance, National Colonization.

مقدمة:

تمكن الغزو الإنجليزي المصري من السيطرة على بلاد السودان والقضاء على دولة المهديية، فتولد شعوراً دفيناً بالغضب بين السودانيين خاصة الأنصار الذين كان الوضع بالنسبة لهم كسب معركة وليس كسب حرب، فلا بد من مقاومة المحتل مهما كان الثمن بصورة تجعل جذور المهديية مشتتة، ولهذا ظهرت حركات كان في اعتقادها أن المهديية لم تسقط وإنما دخلت المرحلة التي تليها، وكذلك ظهرت الحركات الدينية العيسوية في مناطق مختلفة في البلاد وفي أنحاء متفرقة قامت العديد من الحركات القبلية وهناك الحركات الإقليمية.

ولعل ماظهر من مقاومات في تلك المرحلة يكشف لنا إصرار هؤلاء المقاومين ورفضهم للاستعمار، فلا بد من النظر لهذه المحاولات كجزء من حركة مقاومة أولى بل أنها حلقة من حلقات المقاومة التي مورست لمناوئة الانجليز في السودان.

١. أسباب اختيار الدراسة:

- يأتي اختيار الباحث للدراسة لعدة أسباب تتمثل في:
- إثراء المكتبة السودانية بعمل يوثق لتاريخ الحركة الوطنية.
 - إبراز الدور الذي لعبته حركات المقاومة متعددة المنطلقات.
 - إشعال جذوة الوطنية للناشئة.
 - تسليط الضوء على طبيعية النشاط الذي مارسته حركات المقاومة الأولى ضد المستعمر.

٢. أهداف الدراسة:

- إمالة اللثام عن أساليب المقاومة الوطنية الأولى التي تعددت أشكالها ومناطق قيامها.
- كشف كثير من الحقائق الموثقة في أدبيات الحركة الوطنية السودانية.
- التربية الوطنية على أساس توحيد الصفوف في سبيل تحقيق الأهداف العليا.
- ربط الجيل الناشئ بتراثه وطنياً وثقافياً وفكرياً.

- تحديد الدور الذي لعبته حركات المقاومة الأولى في مقاومة الاستعمار.
- ٣. أهمية الدراسة:
- الوقوف على الجهود التي قامت بها حركات المقاومة الأولى لوقف نفوذ القوى الاستعمارية في السودان.
- ظهور الوعي القومي السوداني في مرحلة مهمة من تاريخ السودان الحديث.
- تمييز الشخصية السودانية في ابتكار أساليب ووسائل لرفض الاستعمار.
- تمثل حلقة الوصل بمحافظتها على الشعور المعادي للاستعمار من مرحلة إلى أخرى.
- ٤. نطاق الدراسة:
- النطاق الزمني: تغطي الدراسة الفترة من ١٨٩٩ - ١٩٢١م.
- النطاق المكاني: يشمل الحدود الجغرافية للسودان في فترة الحكم الثنائي وكل المناطق التي نشطت و امتدت إليها حركات المقاومة الأولى ضد الاستعمار.
- ٥. منهج الدراسة:
- المنهج الفكري: اتبعت الدراسة منهج البحث التحليلي التاريخي، كما اعتمدت أيضاً على المنهج الوصفي و الاستقرائي.
- المنهج الكتابي: تشتمل هذه الدراسة على خمسة مباحث، حيث يشمل المبحث الأول سيطرة سلطة الغزو على السودان والثاني يتناول المهديّة المجاهدة، أما الثالث تتناول حركات المقاومة العسكرية وتناول الرابع المقاومة الإقليمية أما الخامس فقد تناول المقاومة الإقليمية ومن ثم الخاتمة والنتائج والتوصيات.
- ١. سيطرة سلطة الغزو على السودان:
- بعد هزيمة إيطاليا من الأحباش في معركة عدوة ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م، رأت بريطانيا أن تسدي لها خدمة جليلة، فنبه كرومر (Kromr) حكومته للخطر المحقق بإيطاليا من ناحية الأنصار، وصدرت الأوامر له بأن يقوم الجيش المصري

بحملة لغزو دنقلا، فكان ذلك بقيادة الجنرال كتشنر باشا (Kitchener) (شبيكة، ١٩٨٠م). ومن أسباب غزو السودان ووضعه تحت الحكم الثنائي أنه شكل حلقة هامة في الإستراتيجية التوسعية للإمبراطورية البريطانية على الخريطة الممتدة من رأس الرجاء الصالح إلى الإسكندرية، بالإضافة إلى موقعه الهام، على الخارطة الدولية (شبيكة، ١٩٨٠م). أضاف إلى ذلك أن مصر لم تعترف بدولة المهديّة، وظلت طوال فترة حكم المهديّة تنظر إلى السودان باعتباره أرضاً فقدتها مؤقتاً ولا بد من إعادتها إلى ممتلكاتها وكانت تخشى أن تسيطر عليه دولة أوربية معادية لها يمكنها إنشاء مشاريع للري تضر بمصالحها، وكانت بريطانيا التي ادعت أمام العالم أن احتلالها لمصر مؤقت، تعدّ مصر إحدى مناطق نفوذها وتعدّ نفسها مسئولة عن الحفاظ على سلامة مصر ومصالحها ما دامت تحتلها (موسي، د.ت). كما أن اغتيال غردون (Kardon) بواسطة ثوار المهديّة ترك انطباعاً عميقاً لدى البريطانيين، إذ اعتبر جرحاً للكبرياء البريطاني، وللدين المسيحي وتهديداً من المسلمين (البوني، ١٩٩٦م).

أن الدول الأوربية آنذاك دخلت في تسابق استعماري محمود لاقتسام أفريقيا، وعليه قررت بريطانيا الاحتلال الدائم لمصر وبالتالي السودان حتى لا تتحكم دولة أوربية أخرى في أعالي النيل تُضر بزراعة مصر (شبيكة، ١٩٧٢م).

بانكسار جيش المهديّة في كرري وأم دبيكرات بدأ الحكم الثنائي وأطلقت إنجلترا يدها في السودان بعقد اتفاقية الحكم الثنائي بالقاهرة في ١٣١٧هـ - يناير ١٨٩٩م (عبد الله، ١٩٨٦م) ووضع كرومر (Kromr) نصوص اتفاقية الحكم الثنائي على أساس السيطرة الإنجليزية وأبعاد الامتيازات الأجنبية والسيادة التركية كما كانت بريطانيا تهدف من الاتفاقية إلى تدعيم نفوذها وفصل السودان عن مصر وتحجيم دورها رغم أنها تحملت عبء الصرف على الحملة (شبيكة، ١٩٦٥م).

ومهما يكن من أمر فإن الاتفاقية نجحت في الاختبار على مدى أكثر من خمسين عاماً، ومن ثم فقد كان السودان من الناحية العملية (دولة مستقلة)

خاضعة لحكم الإداريين البريطانيين بمساعدة صغار الموظفين المصريين (بشير، د. ت) وقوبلت الاتفاقية في مصر بعاصفة من الاستنكار، واعتبرتها الصحف المصرية سلباً لحقوق مصر، وقالت إنها مقدمة لاستيلاء الإنجليز على السودان (بركات، ١٩٧١م) وذهب بعض الكتاب في نفس الاتجاه حيث نفاوا أن تكون الاتفاقية ثنائية وأنها لم تخلق حكماً ثنائياً بأي حال من الأحوال، وأنها أعطت فقط اعترافاً اسمياً لمطالب الخديوي التاريخية في حين احتفظت فقط باستقلالية تامة لموظف عينته الحكومة البريطانية بمقتضى بنود الاتفاقية (HoltK.1967) خاصة المادة الثالثة والرابعة التي منحت الحاكم العام سلطات وصلاحيات واسعة، جعلته هو صاحب الحل والعقد (محمد، ٢٠٠٦م).

وبالتالي يمكن القول أن اتفاقية الحكم الثنائي وسيلة صممت لتبعد كل نفوذ خارجي عن السودان بما في ذلك النفوذ المصري، وشكلت الاتفاقية الهيكل الدستوري الذي حُكم به السودان طوال تلك الفترة.

وضع اللورد كيتشنر (Kitchener) التنظيم الإداري للسودان بتقسيمه البلاد إلى مديريات وعلى كل منها مدير اختاره من البريطانيين العسكريين العاملين في الجيش المصري (سعيد، ١٩٨٨م) وخلفه ونجت باشا (Wingate) سرداراً على الجيش المصري وحاكماً عاماً على السودان. (شقيير، ١٩٦٧م) ويعتبر ونجت باشا (Wingate) المؤسس الفعلي للنظام الإداري الاستعماري في السودان (القدال، ٢٠٠٢م) حيث عملوا على إرساء دعائم الأمن والإدارة على أسس سليمة، وكان اختيارهم للموظفين يتم بعد إخضاعهم للاختبار والفحص الدقيقين وفقاً لنظريات القيادة المعاصرة (سعيد، ١٩٨٨م)، أما منهج الحكم البريطاني في الأقاليم عموماً فهو امتداد لمنهج الحكم المركزي من حيث طغيان المركزية عليه، وسيطرة البريطانيين على قمته في العقود الأولى من الحكم (شبيكة، ١٩٦٥م) وفي حقيقة الأمر أن هنالك قنوات للمسئولية مكنت كل من بريطانيا ومصر من أن تباشر دورها في السودان، من الناحية النظرية فالحاكم العام مسئول لدى بريطانيا عبر وزارة الخارجية، بينما من الناحية العملية فإن الحاكم العام يشرف عليه المعتمد

السامي البريطاني في مصر (شبيكة، ١٩٦٥م).

أدرك النظام الجديد أن لدعوة المهديّة جذوراً عميقة داخل المجتمع السوداني رغم هزيمتها عسكرياً (المهدي، ١٩٨٧م)، فوجد الإنجليز أن الوسيلة المثلى لمحاربتها هو عدم الظهور بمعاداة الإسلام بل معاداة التعصب وتشجيع العلماء كرجال الدين لرفض المهديّة (المهدي، ١٩٨٧م) وبناءً على ذلك أنشأت الإدارة الجديدة في عام ١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م لجنة من العلماء لتقديم النصح والمشورة في الشؤون الدينية (بخيت، ١٩٨٧م) ثم فيما بعد اتبعت الإدارة صيغة جديدة للتعامل بها مع السودانيّين على أساس تطبيق سياسة الحكم غير المباشر (الإدارة الأهلية) وهنا برزت المؤسسة القبلية، فعملت بريطانيا على تطويرها لتصبح وحدة إدارية (القدال، ٢٠٠٢م).

وكانت خطة بريطانيا آنذاك هي البحث عن أرضية صالحة تساعد على تثبيت أركان حكمها في السودان، ولما كان لرجالات الإدارة الأهلية كلمتهم في قبائلهم كان لا بد من العمل على تقريبهم للسلطة حتى تجد السند الشعبي، فضلاً عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية للاستعمار والاستفادة من تجارب الماضي.

كان هاجس الإدارة البريطانية تأسيس نظام للحكم خاصة في الأقاليم عموماً على نقيض الحكم المهدي والحكم التركي الذي سبقه، وأن تصنع على نمط حكمها أسلوباً ومنهجاً من العدالة يجعله أكثر قبولاً للناس (القدال، ٢٠٠٢م). فكانت سياستها منذ مقدمها إلى السودان وضع الأسس الإدارية مستندة في كل خطوة تخطوها على اتفاقية الحكم الثنائي (١٣١٧هـ - ١٨٩٩م)، ودانت أقاليم السودان المختلفة لسيطرة الحكم الثنائي وطبقت بريطانيا سياستها الإدارية، فعينت مديري المديرية والمفتشين والمأمير، ومنحتهم الصلاحيات والسلطات الواسعة بغرض تسيير دولا ب العمل في تلك الإدارات الجديدة. والواقع أنه تم تشكيل نظام للإدارة لإعطاء السودانيّين إحساساً بالأمن بالنسبة لأشخاصهم وأموالهم، كما أثير الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، فكان من أولويات الإدارة الجديدة كسب ثقة الأهالي وتطبيق مبدأ العدالة بين كل

الفئات ولذلك ترى الإدارة البريطانية أنها وضعت حداً لكل معارضة ومقاومة (بشير، د.ت).

شهدت الفترة من ١٣١٧هـ - ١٣٣٥هـ / ١٨٩٩م - ١٩١٨م عدداً من أساليب المقاومة ضد الحكم الثنائي إذ أن معارضة الإدارة الجديدة قد اندلعت منذ البداية في شتى المناطق ولأسباب ودوافع متباينة تعبر عن الرفض وعدم الرضا لحكم الاستعمار (نيلوك، ١٩٩٤م).

٢- المهديّة المجاهدة:

كانت حركات المقاومة الدينية أول أساليب المعارضة للحكم البريطاني متخذة نمطين مهدي وعيسوي، فهي بين مكانة الدين في نفوس أهل البلاد باعتباره الأفق الوحيد المتاح أمامهم حينئذٍ، ويمكنهم أن يجدوا فيه الخلاص (القدال، ٢٠٠٢م) وكان البريطانيون مدركين لنمو الدور الديني، حيث قال أحدهم في ذلك (أن احتلال مسيحي لدولة مسلمة لا يعنى أن سيادتهم قد فقدت وأن النظام السياسي قد تحطم، وإنما يعنى أن التاريخ نفسه قد انحرف عن مجراه وأن نسق الكون قد اختل، وعبّر آخر عن تخوفه من الحركات الدينية وإمكانية انفجارها في السودان (القدال، ٢٠٠٢م).

انطلقت الدعوات أو الحركات المهديّة كأسلوب مقاومة يؤكد أن فكرة المهديّة لم تتطفئ تماماً رغم الهزيمة العسكريّة التي منيت بها الدولة المهديّة في المواقع الحربيّة إلا أن أيديولوجيتها ظلت قائمة و مستمرة (بشير، د.ت).

كانت الإدارة الاستعماريّة هي الأكثر تأكيداً بأن روح المهديّة لم تمت وأن جذورها لم تزل مشتتة في ضمائر وقلوب الكثيرين من السودانيين وإنها ستشكل التحدي الخطير على الإدارة الاستعماريّة الجديدة ما لم تواجه بالحزم الصارم، وبناءً على ذلك فقد ابتدع ونجت (Wingate) سياسة قمع وقهر نشطة نحو الحركة هدفها إجتثاثها إلى الأبد، وكانت الوسيلة الأولى والرئيسية التي اتخذت لتحقيق ذلك هي الفتك بالأحياء من أمراء المهديّة حتى يُحرم الأنصار

من قيادتهم الروحية والسياسية (أحمد، ١٩٩٨م) فأخذت الإدارة الاستعمارية في تنفيذ سياستها المعادية للحركات الدينية، حيث أكد كيتشنر (Kitchener) على مديري المديرية عام ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م بأن يقهروا فوراً ويعنف أي تمرد أو عصيان له توجهات دينية. فعملت على اعتقال أمراء المهديّة ومن بقي منهم أثر استيلائها على مقاليد السلطة، كما قضت على آخرين خلال الانتفاضات المهديّة اللاحقة (القدال، ٢٠٠٢م).

أدت تلك السياسة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية مع أمراء المهديّة وآل المهدي وهي ما عرفت بسياسة الحظر التام للحركة المهديّة إلى غياب قادتها في رحاب الله أو في المعتقل، وكما أدت سياسة البطش والإرهاب التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية أيضاً إلى تفشي الخوف والبلبلة والقلق بين صفوف الأنصار، وعليه فلم يكن بوسعهم تنظيم مجابهة عسكرية نشطة أو عامة للحكم البريطاني بل اكتفوا بممارسة شعائرهم الدينية المهديّة والانكباب على قراءة الراتب سراً كأسلوب من أساليب المقاومة والمتمثل في المقاومة السرية للحكم البريطاني ونية التآسي عما أصابهم من عنت وما لحقهم من جبروت، فكانت قرية الشكابة في الجزيرة مقراً اتخذه الخليفة شريف وأبناء المهدي الفاضل والبشرى وعبد الرحمن وأسرههم لممارسة شعائرهم الدينية وقراءة راتب الإمام المهدي للمحافظة على شكل المجتمع المهدي (القدال، ٢٠٠٢م).

تأكد للإدارة الاستعمارية في عام ١٣١٧هـ / ١٨٨٩م بأن المهديين بالشكابة يدعون علناً للمهديّة، فأطلقت قواتها النار عليهم دون تمييز أو رحمة فاستشهد العديدون من بينهم الخليفة شريف وأبناء المهدي الفاضل والبشرى، فيما أصيب عبد الرحمن بإصابة بالغة (أحمد، ١٩٩٨م)، ورغم شراسة الإدارة الاستعمارية تجاه الحركات المهديّة إلا أنها ظلت متواصلة وفي كل عام، وفي ذلك الوقت سادت بين دعاة الانتفاضات مقولة الصراع بين المسيح الدجال وعيسى النبي، وملخصها بأن المسيح الدجال قد اعترض مؤقتاً مهمة المهدي المنتظر الحقيقي، وأنه لا بد من ظهور نبي الله عيسى، وهو الذي سيقضى على المسيح الدجال ويؤمن برسالة

المهدية، ومع أن فكرة المسيح عيسى المخلص معروفة في التراث الإنساني، إلا أن هذا المسيح عيسى لا يمت في الأساس العقائدي للمهدية بصلة، ولعل قيادات الانتفاضات قد استعادته من التراث الشعبي لمسلمي غرب أفريقيا (طه، ١٩٧٧م) وأن أنصار المهدي المتمسكين قد مثلوا الإدارة البريطانية (بالمسيح الدجال) وقد وجد هذا الاعتقاد رواجاً خاصة عند الحجاج الوافدين من غرب أفريقيا الذين حلوا بالسودان في فترة عبورهم للأراضي المقدسة أو اتخذوا منه مقاماً دائماً، وقد دفع ذلك التفاؤل بعض البسطاء من أنصار المهدي إلى تقمص دور النبي عيسى وإعلان الجهاد ضد الإدارة الاستعمارية الكافرة (أحمد، ١٩٩٨م). عرفت الإدارة البريطانية لأول مرة بهذا الاعتقاد في عام ١٣١٨هـ / ١٨٩٠م عندما كون تسعة من رجال الأنصار بقيادة علي عبد الكريم جمعية دينية ادعت بأنه آن الأوان لظهور النبي عيسى وقد أطلقت عليهم السلطات (الألفيون) وذلك لأن مقولتهم تلك قد قامت أساساً على أن ظهور عيسى فاتحة عهد لألف سنة من السلم والسعادة، ولم تنظم هذه الجماعة انتفاضة عيسوية تهدد الإدارة الاستعمارية بأي حال من الأحوال، ورغم ذلك قامت السلطة الحاكمة باعتقال قادة تلك الجماعة بشبهة النشاط الديني المعادي، و أطلق سراحهم جميعاً في عام ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م ما عدا علي عبد الكريم الذي ظل رهن الحبس حتى وفاته في عام ١٣٥٩هـ / ١٩٤١م وعلى كل فقد استمرت هذه الجماعة تمارس نشاطها السري كأسلوب يقاوم الإدارة الاستعمارية ولكن دون أي أثر يذكر (طه، ١٩٧٧م).

هناك العديد من الحركات الدينية ذات الطابع المهدي والعيسوي ثارت في جهات مختلفة من السودان وما يلاحظ عن هذه الانتفاضات المهدية والعيسوية أنها كانت وقتية سهلة وتفتقد الوحدة وعنصر الترابط فيما بينها، فتمكنت الإدارة الاستعمارية من القضاء عليها، والواضح أن أخطر تحدي واجه الحكم البريطاني خلال تلك الفترة، ذلك الذي قاده ونظمه أحد أنصار المهدي البارزين عبد القادر إمام ود حبوبة حيث نسب إليه في منطقة الحلابين محاولته الاستحواذ على بعض أراضي أقربائه ومع أن المشاحنات الأسرية كانت سبباً هامشياً، إلا أن السبب

الرئيسي كان بلا شك الوازع الديني والمهدي (بابكر، د.ت).

ومهما يكن من أمر فإن حركة ود حبوبة هي أخطر الحركات الدينية المهديّة التي حدثت خلال تلك الفترة لما اتخذته من أسلوب صدامي عسكري مستنداً على الوازع الديني فأخذ بنشر بذور المقاومة في الجزيرة (بشير، د.ت) ومن ثم أخذ ود حبوبة يجمع أتباعه متحدياً بذلك سلطة مأمور مدينة المسلمية، بل هاجم هو وأتباعه المفتش والمأمور وقتلها، وفي الجانب الآخر اتخذت الإدارة الاستعمارية التدابير العسكرية اللازمة، وحاصرت عبد القادر ود حبوبة ورجاله وتم القضاء عليه وحكم على ود حبوبة زعيم الحركة بالإعدام (أحمد، ١٩٩٨م).

وخلاصة القول أن انتفاضة ود حبوبة هي أول انتفاضة مهديّة دخلت في صدام مسلح مع الإدارة الاستعمارية تكبدت فيها الحكومة مجموعة من الخسائر الذي جعلها تستمر في سياستها القاضية بقمع أي حركة لها توجهات دينية، استمر التملل المهدي والعيسوي في جهات عديدة ومختلفة من البلاد ولكنه لم يكن ذا أثر كبير على الإدارة الاستعمارية سوى ثورة مهديّة وعيسوية نشأت في دارفور يقودها عبد الله السحيني (١٣٣٨هـ / ١٩٢١م) أدعى أنه نبي الله عيسى وأنه مدعو لنشر العدل وتطهير الأرض من الفساد، فتمكن من كسب المؤيدين (الفجر، ١٩٩٦م) فأصبحت حركة السحيني قوة ضاربة من أنصار المهديّة شكلت خطراً للإدارة الاستعمارية كادت أن تتجح في تحقيق هدفها لكن الإدارة الاستعمارية تعاملت معها بكل قوة وعنف تمكنت من القضاء عليها والقبض على السحيني قائد الثورة في ١٣١٤هـ / ١٩٢٤م حيث أعدم (الفجر، ١٩٣٧م).

٣- المقاومة العسكرية:

ثار العسكريون السودانيون في وجه المستعمر في عام (١٣١٨هـ / ١٩٠٠م)، ذلك عندما تمردت الأورطة الحادية عشرة والرابعة عشر بأمر درمان كأسلوب مستحدث خارج الأطر التقليدية، وترجع أسباب التمرد إلى معارضة الضباط المصريين لاتفاقية الحكم الثنائي ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م وسريان الشائعات التي مفادها أن الأورطة السودانية سوف يتم إرسالها لحرب البوير. بالإضافة إلى سوء معاملة

كتشنر (Kitchener) للقوات السودانية (شبيكة، ٢٠٠٨م).

وفي عام (١٣١٨هـ/ يناير ١٩٠٠م) قام رجال الأورطة الحادية عشر والرابعة عشر بالهجوم على مخازن الأسلحة والذخيرة واستولوا على كميات من الذخيرة وألقوا القبض على ضباطهم الإنجليز، ولكن تم إقناع الأورطة الحادية عشر بإعادة الذخائر إلا أن الأورطة الرابعة عشر رفضت ذلك ونتيجة لتعاون كبار ضباط الصف مع ضباطهم السودانيين تمكنوا من إعادة الذخيرة (رمضان، ١٩٧٧م) بعد احتواء التمرد و تم تكوين لجنة للتحقيق في أسبابه والتي أوصت بأن يتم اختيار قادة الأورطة السودانية بدقة، وأن يهتم صغار الضباط البريطانيون بجندهم وأورطتهم، بجانب زيادة عدد الضباط السودانيين من الصفوف، وإبعاد الكلية الحربية السودانية من المدرسة الحربية المصرية مع إنشاء مدرسة حربية بالخرطوم (عبد الرؤوف، ١٩٨٦م) فكان من نتيجة ذلك أن أسرعت الحكومة بإنشاء المدرسة الحربية في الخرطوم في عام ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م (بشير، د.ت) وكان مقدرًا للضباط المتخرجين من هذه المدرسة أن يلعبوا دوراً هاماً في تاريخ السودان عندما قاموا بانتفاضتهم في عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م وبعد خمسين عاماً عندما استولوا على الحكم عام ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٨م (عبد الرؤوف، ١٩٨٦م).

٤- المقاومة الإقليمية:

كانت حركة علي دينار أسلوباً من أساليب المقاومة الوطنية، وعلي دينار هو حفيد ملوك الفور بايع الثورة المهدية عند اندلاعها واستمر مالياً لها حتى مشاركته في معركة كررى ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م وعندما تبين له أن المهدية مهزومة جمع نفرًا من أتباعه وانسحب بهم من المعركة وسار إلى الفاشر، وهناك أقصى وكيل المهدية عليها ونصب نفسه سلطاناً على دارفور (الحسن ، د.ت).

بدأ علي دينار يرأسل الإدارة البريطانية معلناً ولاءه لها منصباً نفسه سلطاناً على دارفور، وفي (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)، أجبر حكومة السودان على الاعتراف به سلطاناً مستقلاً على أن يرفع علمي بريطانيا ومصر في سماء عاصمته (الفاشر) وأن يدفع جزية سنوية مقدارها خمسمائة جنيه رمزاً لتبعيته لإدارة الحكم الإنجليزي

المصري (رياض، ١٩٦٦م).

هكذا أصبح علي دينار سلطاناً مسؤولاً عن حفظ الأمن في ولايته وأصبحت دارفور لا تتبع لإدارة الحكم واكتفت بريطانيا بذلك لأنها لم ترد أن تفرض سيطرتها المباشرة على دارفور لانشغالها بتنظيم الإدارة في المناطق التي خضعت لها، ولم تكن ترى في علي دينار عدواً لها، بل الرجل المناسب لحكم دارفور لأنها تعلم أنه من سلالة السلاطين (Lampen, 1950).

لم يكن لعهد علي دينار نظام إداري محدد يمكن أن يشار إليه، إنما كان النظام الإداري على عهده، هو نظام الفور الذي أحدث فيه تغيرات اقتضتها الظروف السياسية التي عاشها (Lampen, 1950) وهناك الكثير من كتابات الرحالة والأوروبيين الذين تناولوا نظام الفور الإداري لدولة علي دينار بالشرح والتحليل فقد أشاروا إلى أن الدولة مقسمة على أكابره فكل منهم له منها قدر منصبه وحاله فأوسعهم داراً: أبديما و التكيناوي ولكل منهما أثنا عشر ملكاً تحت يده (التونسي، ١٩٦٥م) وفي ذات السياق يقول أحد الكتاب الأوروبيين (أن سلطنة الفور مقسمة إلى مقاطعات أربع وهي أبديما والتكيناوي ودار دالي ودار الدمقناوي) (Ofahey, 1980).

نجد أن نظام السلطان علي دينار لم يكن غريباً على دارفور. إذ إنه كان موجوداً من قبل مع بعض الإضافات التي أدخلها علي دينار على نظام الحكم فانتهج علي دينار منذ البداية سياسة تهدف للاستقلال في إدارة دارفور والتملص من كل محاولات الحكومة للتدخل في شؤونه، وكان يوقع الخطابات المرسلة للحكومة في الخرطوم بلقب (سلطان دارفور) (الجمال، ٢٠٠٨م).

الشاهد أن تبعية دارفور الاسمية لإدارة الحكم الثنائي لم تتحول في أي وقت إلى تبعية فعلية، كما أن علي دينار كثيراً ما ضاق من مراقبة الإدارة الاستعمارية له، إذ كان يظن نفسه مستقلاً في مملكة آباءه وأجداده، ورفض دخول أي موظف حكومي إلى سلطنته، في نفس الوقت كان كلما أحس أن مصالح سلطنته تتعارض مع نصائح الحكومة وتعليماتها، كان يضرب بهذه التعليمات والنصائح

عرض الحائط، وفي ظل هذا الوضع الشائك ظلت سلطنة دارفور قائمة واستمر علي دينار سلطاناً إلى أن بدأت الثقة تهتز بين الطرفين، وأدى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٣٣٢هـ / ١٩١٤م) ودخول تركيا الحرب، أن يعلن علي دينار ثورته ضد بريطانيا (١٣٣٣هـ / ١٩١٥م) بالإضافة إلى مشكلة حدود دارفور القريبة مع فرنسا حليفة بريطانية، فضلاً عن امتناعه عن دفع الجزية السنوية التي أرهقت خزائنه (بشير، د.ت)، هذه الأسباب كلها كانت كافية بان تجعل الحكومة تعمل للقضاء عليه فأرسلت هدلستون (Hiddleston) الذي تمكن من قتله في (١٣٣٤هـ / نوفمبر ١٩١٦م) وأصبحت دارفور واحدة من مديريات السودان تحت السيطرة المباشرة للحكم الثنائي فصارت إدارتها مثل غيرها من مناطق السودان المختلفة (بشير، د.ت).

ومن هنا يمكن القول إن حركة علي دينار كانت أسلوباً من أساليب المقاومة تزعمتها بعض الشخصيات الوطنية ضد إدارة الحكم الثنائي ولو أن نشأتها نشأة ذاتية لتحقيق مطامع شخصية إلا أنها وجدت نجاحاً في استقلال أجزاء من السودان الإنجليزي المصري، وأن ما قام به علي دينار في تطلعات تفوق إمكانياته عجلت بنهاية سلطنته التي تمتع فيها بفترة استقلال ولكن أهم ما يميزها أنها نجحت في إقامة دولة إسلامية لفترة في دارفور.

٥- المقاومة القبلية:

تركزت المقاومة القبلية خلال هذه الفترة في جبال النوبة وجنوب السودان، حيث كان موقفها من السلطة المركزية نافراً ومعارضاً فهي معارضة تنطلق من واقع الولاء القبلي الراض لهيمنة الدولة المركزية وضرائبها وتأرجح موقف الحكم البريطاني من تلك المناطق بين تركها على حالتها التي هي عليها وبين فرض سطوة الدولة ولو بالعنف حتى لا يختل توازن الحكم وتهتز هيئته. فالحركات القومية والنزاعات التحررية وليد شرعي مرتبط بالسياسات الاستعمارية، بمعنى أنها نتيجة لأهداف وسياسة الاستعمار ويكون التباعد والاختلاف في طبيعة هذه المقاومة وأهدافها ونوعيتها ومرتكزاتها، وفي هذا يمكن أن نستشهد بالمقاومة

التي شهدتها منطقة جبال النوبة وجنوب السودان أبان فترة الحكم الثنائي وهي وإن كانت مقاومة سياسية تقليدية إلا أنها كانت تحررية تناهض حكماً استعماريّاً وذلك لأن جبال النوبة ظلت تقاوم كل الحكومات المتعاقبة على السودان الوطني منها والمستعمر حتى مجئ فترة الحكم الثنائي التي اختلفت عن بقية الفترات من حيث الناحية الإدارية والضريبية.

لم تتسم المقاومة في جبال النوبة بالقومية بالرغم من أن بواكير المقاومة السودانية تفتحت قبل القوميات الأخرى في المستعمرات الأفريقية (بخيت، ١٩٨٧م) وإنما هي مقاومة قبلية تعددت وتتنوع الأسباب التي أدت لقيامها في وجه المستعمر وهي أقرب ما تكون إلى النزعات التحريرية المرتبطة بالفردية والانتماء القبلي، ولم يكن الهدف من قيامها الاستقلال السياسي لمنطقة جبال النوبة وجنوب السودان، بل كان هدف هذه المقاومة الحرية الفردية وتأمين تلك النزعة التحريرية الموجودة في نفس النوبي بدليل تعدد أسباب الثورات من جيل لآخر مما يدل على أن تلك المقاومة لم تكن منظمة بل أن هذا الفهم والإدراك لم يكن موجوداً لدى النوبة الذين كانوا يحاربون بعضهم البعض (بشير، ١٩٨٧م).

حاولت الإدارة البريطانية في البدء أن تكسب ثقة النوبة فتركتهم على أوضاعهم القبلية التي وجدتهم عليها، فليست ثمة خطر يهدد الحكومة نسبة لخلو المنطقة من القيادة السياسية الموحدة التي نستطيع تنظيم مقاومة تعمر منطقة الجبال (بخيت، ١٩٨٧م). اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة ضريبية على منطقة جبال النوبة أدت إلى قيام المقاومة في أغلب جبال النوبة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إرسال التجريدات العسكرية والتدخل الفوري لإنهاء الحركات في مهدها (بخيت، ١٩٨٧م)، كذلك كانت عملية نزع السلاح من النوبة سبباً آخر من بين الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات في جبال النوبة، وهناك عامل آخر أدى إلى قيام الثورات في المنطقة تمثل في محاولة الحكومة في إبطال تجارة الرقيق فكان المنع من قبل الإدارة الاستعمارية يعني شل حركتهم الاقتصادية ونظامها الجماعي لأنه نظام يعتمد على تجارة الرقيق (بخيت، ١٩٨٧م).

وتمثل ثورة الفكي علي (١٣٣٣هـ / ١٩١٥م) إحدى الثورات التي شكلت خطراً على الإدارة الاستعمارية، فوجدت القبول والمساندة في المجتمع النوبي، الأمر الذي جعل الحكومة تسرع في محاولتها للقضاء على ثورته قبل أن يمتد أثرها إلى بقية أجزاء جبال النوبة، فدخلت معه في حرب استمرت لمدة شهر تمكنت من خلالها القضاء على ثورته والقبض عليه وشكلت له محكمة حكمت عليه بالإعدام (عبد السيد، ١٩٧٥م).

كما قاومت قبيلة النيمانج الحكم الثنائي بقيادة السلطان عجينا بسبب التجريدات العسكرية التي كانت ترسلها الإدارة الاستعمارية لقبيلة النيمانج بجانب كراهية النوبة للسياسة الجديدة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية تجاه قبائل النوبة، وذلك عندما قررت إنزال النوبة من السفوح إلى السهول حتى تضمن السيطرة على القبائل النوبية (بخيت، ١٩٨٧م).

هذه العوامل جعلت النيمانج ينتفضون على الإدارة الاستعمارية فأصبحوا يشكلون مصدر إزعاج للسلطة فاتخذت الحكومة سياسة الحملات المكثفة ضد النيمانج حتى تمكنت من القضاء على ثورتهم (بشير، د. ت). برهنت سياسة استخدام القوة مع النوبة على نجاحها إذ توقفت الحركات تماماً بل خضعت قبائل النوبة واعترفت بنفوذ وسلطة الحكومة (بشير، د. ت) كما تغيرت بعض مفاهيم النوبة فبدأوا يدركون معنى الحكومات والقانون والضرائب، كما تغيرت بعض عاداتهم وتقاليدهم إذ أن أغلب القبائل نزلت من سفوح الجبال لتقطن السهول والوديان وبالتالي اختلطت بالقبائل العربية وهذا ما هدفت إليه الإدارة البريطانية لتسهيل مهمتها في إدارة جبال النوبة (عبد السيد، ١٩٦٥م).

الخاتمة:

خلاصة القول إن النظام المركزي الذي فرض على السودان منذ الغزو التركي للبلاد لم يناسب طبيعة المجتمع السوداني الذي عشق الحرية ورفض القيود الإدارية، وعليه فإن هذا العامل كان أهم سبب للثورات المتعددة والانتفاضات ضد الإدارة الاستعمارية، ولكن رفض المركزية لعب دوراً ثانوياً في الانتفاضات آنفة الذكر،

فقد كان جميع من بادر بها وأغلب أتباعهم من المقاتلين الأنصار الذين تحمسوا للمهدية وعزموا على إعادة مجدها، فكان هذا الدافع واضحاً في أدب هؤلاء القادة وفي التحديات التي صدرت عنهم، على أن غلبة الدافع المهدي على أهداف تلك الانتفاضات على ما يبدو كان عاملاً مهماً في فشلها وفي استقطاب مؤيدين كثير، وذلك لأن أغلبية السودانيين خاصة المستيرين لم يبدوا حماساً لها بل وربما عارضوا المهدية نفسها، ولعل كثير من هؤلاء رحبوا بالإطاحة بدولة المهدية للخلاص من الضوابط التطهيرية التي فرضتها قوانين المهدية على الناس بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة والكوارث الأخرى التي عانوا منها خلال السنوات الأخيرة من حكم المهدية، وأن فشل الانتفاضات المهدية والعيسوية وغيرها في الحصول على سند شعبي مكن الإدارة الاستعمارية من القضاء عليها بسهولة وأحياناً دون اللجوء للسلاح.

النتائج:

١. رغم أن حركات المقاومة الأولى كانت ضعيفة لكنها حافظت على جذوة المقاومة مشتعلة وعلى استمراريتها حتى تحقق الاستقلال.
٢. عكست هذه الحركات الشعور المعادي للاستعمار لدى الشعب السوداني.
٣. خلقت نوعاً من الزعزعة وعدم الاستقرار للإدارة الاستعمارية في البلاد.
٤. أكدت عدم استسلام الشخصية السودانية للاستعمار ورفضه للظلم والعدوان.
٥. أكدت حركات المقاومة ذات الطابع المهدي أن روح المهدية لم تمت.

التوصيات:

١. غرس روح التربية الوطنية في نفوس الناشئة بالترويج لمآسي الاستعمار في السودان.
٢. دراسة الدوافع الشخصية لزعماء هذه الحركات.
٣. دراسة تحليلية للأسباب والعوامل التي أدت إلى فشل هذه الحركات وعدم صمودها أمام المستعمر خلال تلك الفترة.
٤. الاهتمام بالنشر لجميع الموضوعات في تاريخ السودان الحديث.

المصادر والمراجع :

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع:

١. إبراهيم، حسن أحمد (١٩٩٨م)، الإمام عبد الرحمن المهدي، جامعة الأحفاد، أم درمان.
٢. الجمل، شوقي عطا الله (٢٠٠٨م)، تاريخ السودان وادي النيل، مكتبة الأنجلو المصرية.
٣. الحسن، موسى المبارك (د.ت)، تاريخ دارفور السياسي، دار جامعة الخرطوم للنشر.
٤. المهدي، الصادق الصديق (١٩٨٧م)، مستقبل الإسلام في السودان، دارالأصالة للصحافة و النشر.
٥. بخيت، جعفر محمد علي (١٩٨٧م)، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، ترجمة هنري رياض، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة.
٦. بركات، علي محمد (١٩٧١م)، السياسة البريطانية واسترداد السودان، المكتبة العربية، القاهرة.
٧. بشير، محمد عمر (د.ت)، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب، الخرطوم.
٨. حمزة، جعفر طه (١٩٧٧م)، حركة علي عبدالكريم، دبلوم معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، جامعة الخرطوم.
٩. رمضان عبدالعظيم (١٩٧٧م)، الجيش المصري في السودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٠. رياض، زاهر (١٩٦٦م)، المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال، معهد الدراسات الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية.
١١. سعيد، بشير محمد (١٩٨٠م)، تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان، دار الثقافة، بيروت.

١٢. سعيد، بشير محمد (١٩٧٧م)، إدارة السودان في الحكم الثنائي في دارفور، دار جامعة الخرطوم.
١٣. سعيد، بشير محمد (١٩٦٥م)، مختصر تاريخ السودان الحديث، دار الثقافة بيروت.
١٤. سعيد، بشير محمد (١٩٧٢م)، مقاومة السودانيين للغزو والتسلط، القاهرة.
١٥. شببكية، مكي الطيب (٢٠٠٨م)، السودان عبر القرون، دار الثقافة.
١٦. شقير، نعم (١٩٦٧م)، جغرافية وتاريخ السودان، بيروت.
١٧. عبدالله، علي حسن (١٩٨٦م)، الحكم والإدارة في السودان الحديث، دار المستقبل العربي.
١٨. مجلة الفجر (١٩٩٦م)، العدد ١٩ يناير، الهيئة القومية للثقافة والفنون.
١٩. مجلة الفجر (١٩٣٧م)، العدد ٣، مجلد ٢، دار الوثائق الخرطوم.
٢٠. مؤتمر الحركة الوطنية في السودان في الفترة ٨ - ١٥ يناير (١٩٨٦م)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، جامعة الخرطوم.
٢١. موسى، بابكر أحمد (د.ت)، التركية والمهدية في السودان، دار الثقافة للطباعة والنشر.
٢٢. نبلوك، تيم (١٩٩٤م)، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم.

23. Lampen, G. D (1950), History of Darfur, 1916. N.R. VoLxxx part 11, December.

24. Holt, P. M. (1967), Amodern History of the Sudan, London.